

المسائل التي حكى ابن هشام
في أوضح المسالك الإجماع عليها
دراسة وتقويماً

الدكتور/ حسن بن محمد الحفظي
قسم النحو والصرف وفقه اللغة — كلية اللغة العربية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

المقدمة :

الحمد لله ، والصلاة والسلام على رسول الله ، وعلى آله وصحابه أجمعين
أما بعد :

فقد قيل كثيراً : عجت لنحوي بخطي ، ويفسر القائلون لهذا القول ،
قصدهم بأنه لكثرة الخلافات النحوية لا يعدم النحوي مخرجاً لأي كلام يقوله ،
اعتماداً على رأي هذا النحوي أو ذاك .

واختلاف النحويين ألفت فيه كتب ، وبخاصة ما حصل بين المدرستين
البصرية والكوفية ، وهذا لا يعني أن الخلاف الذي حصل بين المدرستين لمجرد
الخلاف ، بل الناظر في هذه الخلافات بعين العدل يجدها مبنية على شواهد ، قد
تكون كثيرة ، وقد تكون قليلة ، ولكنها لا تعدم منطلقاً تنطلق منه ، وقد يكون
الداعي له أنه وصل إلى المخالف ما لم يصل إلى أخيه ، فبنى عليه واعتمده .

وإني لأرى في هذه الخلافات فسحة للمتكلم تتيح له التوسع ، وأن ينطلق
في حديثه أو في قصيدته لأن معه رأياً يؤيده أو يدعمه .

وموضوعي هذا دفعني للكتابة فيه بعض تعليقات الأستاذ محمد محيي الدين
عبد الحميد - رحمه الله - علق بها على مسائل ذكر ابن هشام أنه مجمع عليها ،
وقد بين محمد محيي الدين أن فيها خلافاً .

فأعجبتني هذه التعليقات ، وأردت أن أتبع كل الموضع التي ذكر ابن هشام
أنه مجمع عليها عند النحويين أو عند العرب ، ثم أنظر أيجاد فيها خلاف لم
يلغ ابن هشام ؟ وأعيده إلى المصادر الأصلية لمن نقل عنهم الخلاف ، و أتبين
مدى صحة ما نقل عن المخالفين ، وذلك بالرجوع إلى كتبهم أو كتب
تلاميذهم ، أو الأقربين منهم .

وأود قبل البدء في ذكر هذه الموضع التنبيه إلى ما يلي :

١- لا يعني نص ابن هشام في هذه المواضع على الاتفاق على هذه المسائل أنها هي الوحيدة التي اتفق النحويون عليها ، لأن من منهجه عدم النص على الاتفاق أو الإجماع على مسألة إلا إذا كانت مظنة اختلاف ، فإذا لم ينص على وجود خلاف في مسألة ، ولم ينص على اتفاق فالغالب أنها من المتفق عليه .

٢- كثرت عناية ابن هشام في معظم كتبه - وبخاصة في أوضح المسالك - بالخلافات، وكان لا يكتفي بمجرد ذكرها ، وإنما يذكر ما يراه راجحاً ، ويدعمه بالدليل من السماع أو غيره .

٣- من البدهي أن تكون أن تكون عنايتي في هذا البحث بما حصل من خلاف قبل ابن هشام ، لأنه ليس مسؤولاً عما ذكر في الكتب بعد وفاته ، وقد أذكر إتماماً للفائدة ما ورد من خلاف في بعض المسائل بعده .

منهجي في البحث :

- أ- أذكر نص ابن هشام بما يتضح به المراد .
- ب- أرتب المسائل على حسب ورودها في أوضح المسالك .
- ج- أبين حال المسألة من حيث موافقته للصواب فيها أو عدمها .
- د- أوثق المسائل التي خولف فيها بذكر المرجع الذي نقلت عنه ، ثم أرجع إلى آراء المخالفين قبل ابن هشام في كتبهم أو في كتب غيرهم .
- هـ- إذا وجدت في كتب المنسوب إليهم المخالفة ما يخالف ما نُقل عنهم بينته .

مدخل : الإجماع :

قال الراغب الأصفهاني : أجمعت كذا : أكثر ما يقال فيما يكون جمعاً يتوصل إليه بالفكرة ، نحو ﴿ فَاجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ ﴾^(١) . يقال : أجمع المسلمون على كذا ، اجتمعت آراؤهم عليه وقوله عز وجل : ﴿ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ ﴾^(٢) قيل جمعوا آراءهم في التدبير عليكم ، وقيل جمعوا جنودهم^(٣) .

وقال الجرجاني : الإجماع في اللغة: العزم والاتفاق ، وفي الاصطلاح : اتفاق المجتهدين من أمة محمد عليه الصلاة والسلام على أمر ديني^(٤) .

أما عند النحويين فيقول السيوطي : المراد إجماع نخاة البلدين البصرة والكوفة ، قال في الخصائص : وإنما يكون حجة إذا لم يخالف المنصوص ولا المقيس على المنصوص ، وإلا فلا ، لأنه لم يرد في قرآن ولا سنة أنهم لا يجتمعون على الخطأ ، كما جاء النص بذلك في كل الأمة^(٥) ، وإنما هو علم منتزع من استقراء هذه اللغة ، فكل من فرق له عن علة صحيحة ، وطريق نهجة ، كان تحليل^(٦) نفسه ، وأبا عمرو^(٧) فكره^(٨) .

(١) يونس ٧١ .

(٢) آل عمران ١٧٣ .

(٣) المفردات ٩٧ .

(٤) التعريفات ١٠ .

(٥) يعني حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم (إن أمي لا تجتمع على ضلالة ، فإذا رأيتم اختلافاً فعليكم بالسواد الأعظم) وفي الحديث مقال ، انظر سنن ابن ماجه ٢ / ١٣٠٣ .

(٦) يعني الخليل بن أحمد .

(٧) يعني أبا عمرو بن العلاء .

(٨) الاقتراح ٨٨ ، وانظر الخصائص ١ / ١٨٩ .

وها قد تبين متى يكون الإجماع حجة عند النحويين فيما نقله السيوطي
عن ابن جني في خصائصه .

وقال السيوطي أيضاً :

وإجماع العرب أيضاً حجة ، ولكن أنى لنا بالوقوف عليه ؟ ومن صورته أن
يتكلم العربي بشيء ، ويلغهم ، ويسكتون عليه ^(١).

وتحدث السيوطي أيضاً عن الإجماع السكوتي وإحداث قول ثالث فنقل
كلاماً عن أبي البقاء العكبري في كتابه التبيين ، في الخلاف في نحو "لولاي
ولولاك" فقال :معظم البصريين الياء والكاف في موضع جر ، وقال الأخفش
والكوفيون : في موضع رفع ، قال أبو البقاء :وعندي أنه يمكن أمران آخران
.... ثم ذكر الأمرين وهما : أن الضمير لا موضع له ، وأنه يمكن أن يكون في
موضع نصب ^(٢).

ثم قال السيوطي : إن قيل : ... الإجماع منحصر في قولين إما الرفع وإما
الجر ، والقول بحكم آخر خلاف الإجماع وخلاف الإجماع مردود ، فالجواب
عنه من وجهين :

أحدهما : أن هذا من إجماع مستفاد من السكوت ، وذلك أنهم لم
يصرحوا بالمنع من قول ثالث ...

والثاني : أن أهل العصر الواحد إذا اختلفوا على قولين جاز لمن بعدهم
إحداث قول ثالث ، هذا معلوم من أصول الشريعة ، وأصول اللغة محمولة على
أصول الشريعة .

(١) الاقتراح ٨٩ .

(٢) لم أجد هذا الكلام في مظانه في كتاب التبيين للعكبري بتحقيق د / العنمين .

ثم ذكر أن أبا علي الفارسي له مسائل كثيرة خالف فيها أحكاماً سابقة له فجاء بحكم ثالث ، وضرب لها أمثلة ^(١) .

* * *

المسائل :

المسألة الأولى :

قال ابن هشام: وأما (ذا) فشرط موصوليتها ثلاثة أمور : الأول الثاني الثالث : أن يتقدمها استفهام — (ما) باتفاق أو — (من) على الأصح والكوفي لا يشترط (ما) ولا (من) ^(٢) .

هذا النص هو أول ما وجدته في أوضح المسالك ينص فيه ابن هشام على الاتفاق ، وفيه إشكال يسير ، وهو في قوله : والكوفي لا يشترط (ما) مع أنه قد نص على الاتفاق على اشتراط تقدم (ما) .

ويمكن الإجابة عن هذا الإشكال بأن يقال : إن من يشترط تقدم الاستفهام - وهم البصريون ^(٣) - يشترطون لكون (ذا) موصولة أن يكون الاستفهام — (ما) — ولا يكتفون بأن تتقدم عليها (من) ، وهذا محل اتفاق بينهم ^(٤) ، ويرى فريق من النحويين اشتراط تقدم (ما) أو (من) وصححه ابن هشام . إذن فالاتفاق عند مشرطي تقدم الاستفهام ، وليس عند جميع النحويين .

(١) انظر الاقتراح ٩٢-٩٣ .

(٢) أوضح المسالك ١٥٩/١-١٦٢ .

(٣) التصريح ١ / ١٣٩ .

(٤) تنظر المسألة في الكتاب ٤١٧/٢ والأمال الشجرية ١٧٠/٢ و١٧١ والإنصاف ٧١٧/٢ وشرح المفصل ١٦/٢ و٢٤/٢٣ و٢٤٠ .

المسألة الثانية :

قال ابن هشام في باب كان وأخواتها :

وتقدم أخبارهن جازر إلا خبر (دام) اتفاقاً .^(١)

أقول : يشترط لعمل (دام) عمل (كان) أن تكون مسبقة بـ (ما)
المصدرية الظرفية ، وهذا هو الذي جعلهم يتفقون على منع تقدم خبر (ما دام)
عليها .

وفي نص ابن هشام المذكور إيهام عدم جواز تقدم خبر (ما دام) عليها
مطلقاً اتفاقاً ، سواء أكان الخبر متقدماً على (ما دام) كلها ، أم تقدم على
(دام) وحدها .

قال الأشموني : وهذا تحته صورتان ؛ الأولى أن يتقدم على (ما) ودعوى
الإجماع على منعها مسلمة^(٢) ، والأخرى أن يتقدم على (دام) وحدها ،
ويتأخر عن (ما) وفي دعوى الإجماع على منعها نظر ، لأن المنع معلل بعلتين ؛
إحداهما عدم تصرفها ، وهذا - بعد تسليمه - لا ينهض مانعاً باتفاق ، بدليل
اختلافهم في (ليس) مع الإجماع على عدم تصرفها ، والأخرى أن (ما)
موصول حرفي ، ولا يفصل بينه وبين صلته ، وهذا أيضاً مختلف فيه^(٣) .

ونص الشيخ خالد الأزهرى على أن جواز الفصل بين الموصول الحرفي
وصلته - إذا لم يكن عاملاً - هو اختيار ابن عصفور^(٤) .
وعند الرجوع إلى كلام ابن عصفور وجدته يقول :

(١) أوضح المسالك ١ / ٢٤٤ .

(٢) ينظر مثلاً شرح التسهيل ٣٤٨/١ والتصريح ١٨٧/١ والهمع ١١٧/١ .

(٣) شرح الأشموني لألفية ابن مالك ٢٣٣/١ .

(٤) التصريح ١ / ١٨٨ .

وأما تقلد الخبر على الفعل بينه وبين حرف الصدر ، أو بينه وبين حرف الموصول أو الموصوف ، فإن ذلك يجوز ، إلا أن يكون حرف الصدر أداة شرط ، أو لام تأكيد ، أو يكون الموصول حرفاً ، فإن ذلك لا يجوز إلى أن قال : لا يجوز أن تقول : إن قائماً كان زيد قام عمرو ، ولا يعجبني أن قائماً يكون زيد ^(١).

والذي يظهر لي أن في كلام ابن عصفور اضطراباً لأنه في أول النص أجاز توسط الخبر بين الحرف الموصول والفعل ، وفي آخر النص منعه ، مع أن المثال الذي مثل به هو (كان) وهو فعل متصرف باتفاق ، فمن باب أولى أن يمتنع في (دام) المختلف في تصرفها .

المسألة الثالثة :

قال ابن هشام في باب كان وأخواتها : ويجوز باتفاق أن يلي هذه الأفعال ^(٢) معمولٌ خيراً ، إن كان ظرفاً أو مجروراً ، نحو : كان عندك أو في المسجد زيد معتكفاً ، فإن لم يكن أحدهما فجمهور البصريين بمنعون مطلقاً ، وفصل ابن السراج والفارسي وابن عصفور ، فأجازوه إن تقدم الخبر معه ، نحو (كان طعامك أكلا زيد) ومنعوه إن تقدم وحده ، نحو : كان طعامك زيد أكلا ، واحتج الكوفيون بنحو قوله :

[قنافذ هذاجون حول بيوتهم] بما كان إياهم عطية عودا ^(٣)

أقول : نقلت هذا النص كله مع أن بعضه لا علاقة له بالمتفق عليه لأني وجدت في حاشية الصفحة المنقول عنها كلاماً لمحمد محيي الدين عبد الحميد

(١) شرح الجمل ١ / ٣٩٠ .

(٢) يعني كان وأخواتها .

(٣) أوضح المسالك ١ / ٢٤٨ ، والبيت للفرزدق ، انظر ديوانه ١ / ١٨١ .

استشهد فيه بقوله سبحانه: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾^(١) على تقدم معمول خبر كان ، ثم قال: وهذا النص يرد على جمهور البصريين الذين يمنعون مطلقاً .

والحق أن البصريين - كما في نص ابن هشام - لم يمنعوا مطلقاً إلا إذا كان المعمول ليس ظرفاً ولا جاراً ومجروراً ، والنص الذي أورده المعمول فيه جار ومجرور ، وقد نص ابن هشام على اتفاقهم على جوازه ، ولم أجد فيما قرأت مخالفاً سوى ما نقلته آنفاً^(٢) .

المسألة الرابعة :

قال ابن هشام : ويجوز بالإجماع حذف المفعولين اختصاراً - أي للدليل - نحو: ﴿أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ﴾^(٣) ... أي تزعموهم شركائي^(٤) .

يعني بالمفعولين مفعولي ظن وأخواتها ، والمقصود بالدليل هنا تقدم كلام أو ما يقوم مقامه يمكن عن طريقه تقدير المفعولين المحذوفين .

قال ابن مالك : فلو قال قائل دون تقدم كلام أو ما يقوم مقامه : (ظننت) مقتضراً لم يجز ، لعدم الفائدة ، نص على ذلك سيبويه - رحمه الله - إذ لا يخلو أحد من ظن .

فلو قارنه سبب يقتضي بتحدد مظنون جاز ذلك ، لحصول الفائدة ، كقوله تعالى : ﴿إِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾^(٥) .

(١) الإخلاص : ٤ .

(٢) انظر شرح التسهيل ٣٦٧/١ وشرح الرضي للكافية في ٢ ج ٢ ص ١٠٥٥ .

(٣) القصص : ٧٤ .

(٤) أوضح المسالك ٦٩ / ٢ .

(٥) الجاثية : ٢٤ . وينظر شرح الشافية الكافية لابن مالك ٥٥٣/٢ ، وقد خرج المحقق رأي سيبويه في الكتاب : ١٨/١ و ١٩ بولاق .

وقال ابن مالك أيضاً : وذهب ابن السراج والسيرافي إلى جواز الاختصار على مرفوع هذه الأفعال مطلقاً ، وكأن الذي دعاها لهذا أن الأخفش قال في كتابه المسمى بالمسائل الصغرى : تقول : ضربَ عبد الله ، وظنَّ عبد الله ، وأعلَمَ عبد الله ، إذا كنت تخبر عن الفعل . هذا نصه .

ثم قال : والذي عندي في هذا أن الأخفش لم يقصد جواز الاختصار مطلقاً ، بل مع قرينة محصلة للفائدة ، كقولك لمن قال : من ظني ذاهباً ؟ ظن عبدُ الله .^(١)

المسألة الخامسة :

قال ابن هشام : ويمتنع بالإجماع حذف أحدهما اقتصاراً .^(٢)
يريد بقوله : أحدهما أحد مفعولي ظن وأخواتها ، ويريد بقوله : اقتصاراً لغير دليل .

لم أجد من خالف في ذلك^(٣) ، وقد علل الشيخ خالد الأزهرى الإجماع على ذلك بقوله : لأن المفعولين هنا أصلهما المبتدأ والخبر ، فكما لا يجوز أن يؤتى بمبتدأ دون خبر ، ولا بخبر دون مبتدأ قبل دخول الناسخ فكذلك بعده .^(٤)
وعلل ذلك الصبان في حاشيته على الأشموني بقوله : لأن المفعول حقيقة مضمون المفعولين ، كقيام زيد في : ظننت زيدا قائماً ، فحذف أحدهما كحذف جزء الكلمة ، وحذف الكلمة بتمامها كثير ، بخلاف حذف جزئها .^(٥)

(١) شرح التسهيل ٢ / ٧٤ .

(٢) أوضح المسالك ٢ / ٧٠ .

(٣) ينظر شرح الرضي للكافية ج ٢ ص ٩٩٠ والهمع ١ / ١٥٢ .

(٤) التصريح ١ / ٢٦٠ .

(٥) حاشية الصبان على الأشموني ٢ / ٣٤-٣٥ .

المسألة السادسة :

قال ابن هشام في باب النائب عن الفاعل :
إذا تعدى الفعل لأكثر من مفعول فنيابة الأول جائزة اتفاقاً ^(١) .
لم أجد خلافاً في جواز نيابة الأول من المفعولات ^(٢) .
أما وجوب نيابة الأول فسياًتي الحديث فيه في المسألة الثامنة ، إن شاء الله .

المسألة السابعة :

قال ابن هشام في باب النائب عن الفاعل :
وأما الثاني ^(٣) ففي باب كسا ^(٤) إن ألبس نحو: أعطيت زيدا عمراً، امتنع اتفاقاً ^(٥) .
أوجب ابن هشام -على هذا - إنابة المفعول به الأول عند اللبس - في باب كسا - لاتفاقهم على منع إنابة الثاني .
ولم أجد مخالفاً لذلك ^(٦) إلا كلاماً نقله الشيخ خالد الأزهرى ، وهو قوله :

وقال بعض المتأخرين ينبغي أن يستظهر على اللبس بحفظ الرتبة ، كما في ضرب موسى عيسى ، فيكون المقدم هو المستند إليه ^(٧) .

(١) أوضح المسالك ٢ / ١٥٢ .

(٢) انظر شرح التسهيل ١٢٩/٢ وشرح الرضى للكافية ق ١ ج ١ ص ٢٣٩ وما بعدها .

(٣) يعني نيابة المفعول به الثاني عن الفاعل .

(٤) هو ما ينصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر .

(٥) أوضح المسالك ٢ / ١٥٢ .

(٦) انظر شرح التسهيل ١٢٩/٢ وشرح ابن يعيش ٧٧/٧ .

(٧) التصريح ١ ٢٩٢ .

ومع نقلي لهذا النص فإني لا أراه يختلف عما أورده ابن هشام ، لقوله :
فيكون المقدم هو المسند إليه ، فنبقى على الاتفاق .
ثم إنه لا يرد على ابن هشام لو كان مخالفاً لقوله ، لاحتمال أن يكون
(بعض المتأخرين) الذين أشار إليهم في النص بعد ابن هشام ، وهو الاحتمال
الأكبر .

المسألة الثامنة :

قال ابن هشام : إذا تنازع العاملان ، جاز إعمال أيهما شئت باتفاق ^(١) .
وقال أيضاً : والفراء يقول : إن استوى العاملان في طلب المرفوع فالعمل
لهما ، نحو : قام وقعد أخواك ، وإن اختلفا أضمرته مؤخراً ، كـ (ضربني
وضربت زيدا هو) . ^(٢)

وأقول : نقل الشيخ ياسين في حاشيته على التصريح عن الدنوشري
- بعد قوله : جاز إعمال أيهما شئت باتفاق - قوله : فيه نظر ، لأنه سيأتي عن
الفراء في نحو (قام وقعد أخواك) أن أخواك معمول للعاملين معاً ، فليتأمل .
ثم قال الشيخ ياسين : ولك أن تقول : ما يأتي عن الفراء إنما هو على سبيل
الجواز ، لا الوجوب ، كما يشعر به ما نقله الشارح - يعني الشيخ خالد
الأزهري - عن الرضي فيما يأتي ، فلا ينافي أنه يوافق على جواز إعمال الأول
أو الثاني . ^(٣)

وقال الرضي ونقل المصنف ^(٤) عن الفراء منع هذه المسألة ، أي إعمال
الثاني إذا طلب الأول الفاعلية ، وقال : إنه يوجب إعمال الأول في مثل هذا .

(١) أوضح المسالك ٢ / ١٩٨ .

(٢) أوضح المسالك ٢ / ٢٠٢ .

(٣) ٣١٩ / ١ و ٣٢٠ .

(٤) يعني ابن الحاجب ، انظر شرحه لكافيته ٢١ .

ثم قال الرضي : النقل الصحيح عن الفراء في مثل هذا أن الثاني إذا طلب أيضاً الفاعلية نحو: ضرب وأكرم زيد، جاز أن تعمل العاملين في المتنازع ، فيكون الاسم الواحد فاعلاً للفعليين وجاز أن يأتي بفاعل الأول ضميراً بعد المتنازع نحو : ضربني وأكرمني زيد هو .^(١)

والحاصل أن هذه المسألة- في رأيي- ليست من المتفق عليه ، لوجود مخالفة الفراء هذه في جعل العاملين يتوجهان معاً إلى المرفوع ، ولما نقله ابن الحاجب عن الفراء من إيجاب إعمال الأول في نحو: ضربني وأكرمت زيداً . ولا يلزم الأخذ بما ذكره الرضي في قوله : والنقل الصحيح . . . إلخ ، لأنني لم أجد صريح رأي الفراء في معانيه ، فتبقى المسألة تحتل صحة أحد النقلين ، حتى يأتي ما يؤيد أحدهما ، فيُنْطَلِ الآخر .
ومما قد يؤخذ مؤيداً لنقل ابن الحاجب ما ذكره ابن مالك في شرحه الكافية الشافية ، إذ قال :

مثل: (يحسنان ويسيء ابنك) جائز عند البصريين ممتنع عند الكوفيين . . .
فلو حذفت الألف^(٢) صحت المسألة عند الكسائي . . . والفراء يمنع ذلك مع الإثبات والحذف ، فلو جيء بضمير الفاعل مؤخراً صحت المسألة عنده، نحو:
يحسن ويسيء ابنك هما .^(٣)

المسألة التاسعة :

قال ابن هشام : المصدر المؤكد لا يثنى ولا يجمع باتفاق ، فلا يقال:
ضربين ولا ضرباً، لأنه كماء وعسل .^(٤)

(١) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ق ١ ج ١ ص ٢٢٨ .

(٢) التي في يحسنان .

(٣) ص ٦٤٦ .

(٤) أوضح المسالك ٢ / ٢١٥ .

لم أجد مخالفاً في هذه المسألة^(١)، ولكني وجدت اختلافاً في تعليل عدم جواز التثنية والجمع ، فشارح أوضح المسالك يقول :

لأنه بمثلة تكرير الفعل ، والفعل لا يثنى ولا يجمع باتفاق .^(٢)

وكذا ذكر الأشموني عند شرحه قول ابن مالك :

وما لتوكيد فوحد أبدا

وقال الصبان في حاشيته على الأشموني : كان الأولى أن يقول : لأن المقصود به الجنس من حيث هو ، كما أن المؤكد وهو المصدر الذي تضمنه الفعل كذلك ، وهو يصدق بالقليل والكثير ، لما تقدم من أنه مؤكد لمصدر عامله الذي تضمنه ، لا للعامل ، فلا يكون بمثلة تكرير الفعل .^(٣) ومع هذا فالخلاف الذي ذكرته إنما هو في التعليل ، وليس في أصل المسألة التي ذكر ابن هشام الاتفاق عليها .

المسألة العاشرة :

قال ابن هشام: المصدر المختوم بـ" الواحدة " كضربة " يثنى ويجمع باتفاق فيقال : ضربتين وضربات ، لأنه كتمرمة وكلمة .^(٤)

لم أر مخالفاً في ذلك^(٥)، وتعليل ابن هشام لاتفاقهم على الجواز بقوله : لأنه كتمرمة وكلمة مع قوله في أول الكتاب : والكلم اسم جنس جمعي واحده كلمة^(٦) دفعني إلى السؤال عن حكم هذا الجمع أيجمع جمع تكسير ؟ أم يكون

(١) انظر شرح التسهيل ١٧٨/٢ وما بعدها وشرح الرضي ق ١ ج ١ ص ٣٤٧ والجمع ١٨٦/١ .

(٢) التصريح ١ / ٣٢٩ .

(٣) ١١٥ / ٢ .

(٤) انظر أوضح المسالك ٢ / ٢١٥ .

(٥) انظر شرح التسهيل ١٧٨/٢ وشرح الرضي ق ١ ج ١ ص ٣٤٧ .

(٦) أوضح المسالك ١ / ١٢ .

على صيغة اسم الجمع فقط - أعني أن اللفظ يكون دالا على الجمع إذا تجرد من التاء فإذا زيدت معه التاء دل على المفرد - أم يكون على غير هذين الوزنين ؟
ولكن تمثيل ابن هشام للمثنى وجمع المؤنث أجاب عن هذا السؤال ، فليس محصوراً بما ورد في التعليل ، بل يجوز أن يقع على أي صورة من الصور الدالة على الجمع .

المسألة الحادية عشرة:

قال ابن هشام : اتفقوا على أنه يجوز للدليل - مقالي أو حالي - حذف عامل المصدر غير المؤكد ، كأن يقال : ما جلست ، فتقول: بلى جلوساً طويلاً ، أو بلى جلستين ، كقولك لمن قدم من سفر : قدوماً مباركاً .
وأما المؤكد فزعم ابن مالك أنه لا يحذف عامله ، لأنه إنما جيء به لتقويته وتقرير معناه ، ورده ابنه بأنه قد حذف جوازاً في نحو أنت سيراً ، ووجوباً في : أنت سيراً سيراً ، وفي نحو: سقياً ورعياً .^(١)
موضع الاتفاق على حذف عامل المصدر جوازاً هو في المصدر المبين لنوع عامله أو لعدد عامله ، ولم أجد خلافاً في ذلك .^(٢)
أما المؤكد فقد نص ابن هشام على وجود خلاف فيه ، كما مر في النص المنقول .

فأما كلام ابن مالك فهو في ألفيته ، إذ يقول :
وحذف عامل المؤكد امتنع * * * وفي سواه للدليل متسع
وقال في الكافية الشافية :

(١) أوضح المسالك ٢ / ٢١٦ .

(٢) ينظر شرح الكافية الشافية لابن مالك ٦٥٨/٢ وشرح الرضي ق ١ ج ١ ص ٣٥٣ .

وعامل الذي أتى مؤكداً * * * سقوطه امنع أبداً تنعضدا

ثم قال في شرحه :

المصدر المؤكد يقصد به تقوية عامله ، وتقرير معناه ، وحذفه مناف لذلك ، فلم يجز ^(١) .

وأما كلام ابن الناظم ففي شرحه لألفية والده مع شيء من التفصيل ^(٢) .

المسألة الثانية عشرة :

قال ابن هشام في باب المفعول فيه :

الظرف ما ضمن معنى في باطراد ، من اسم وقت ، أو اسم مكان ... وخرج عن الحد ثلاثة أمور :
أحدها ...

الثاني نحو: ﴿ وَتَخَافُونَ يَوْمًا ﴾ ^(٣) ونحو: ﴿ اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ ﴾ ^(٤)
فإنهما ليسا على معنى (في) فانتصباهما على المفعول به ، وناصب (حيث)
(يعلم) محذوفاً ، لأن اسم التفضيل لا ينصب المفعول به إجماعاً ^(٥) .
في هذا النص أمور :

الأول : أعرب ابن هشام (حيث) مفعولاً به ، وهذا يخرجها عن النصب
على الظرفية ، وهذا يعد تصرفاً ، قال الأزهري - نقلاً عن التسهيل - إن

(١) شرح الكافية الشافية ٢ / ٦٥٧ .

(٢) شرح ابن الناظم للألفية ١٠٤ .

(٣) الإنسان ٧ .

(٤) الأنعام ١٢٤ .

(٥) أوضح المسالك ٢ / ٢٣١-٢٣٥ .

تصرف (حيث) نادر ، ثم قال : وشرحه المرادي بقوله : لم تجئ (حيث)فاعلاً ولا مفعولاً ولا مبتدأ^(١).

الثاني : بعد ذكر كلام ابن هشام في التصريح نقل الشيخ خالد الأزهرى ما نصه :

هذا وقد قال الموضح في الحواشي -ومن خطه نقلت -قال محمد بن مسعود ابن الزكي في كتاب البديع : غلط من قال : إن اسم التفضيل لا يعمل في المفعول به ، لورود السماع بذلك كقوله تعالى ﴿ هو أهدى سبيلاً ﴾ وليس تمييزاً لأنه ليس فاعلاً في المعنى^(٢).

الثالث : إنما بدأت بذكر كلام الأزهرى في الموضوع - مع تأخره - لأن فيه نقلاً عن ابن هشام نفسه يناقض حكمه بالإجماع .

الرابع ذكر ابن هشام في المغني قول عباس بن مرداس

أَكْرُ وَأَحْمَى للحقيقة منهم **** وَأَضْرَبُ منا بالسيوف القوانسا

ثم قال: الناصب للقوانس فعل محذوف ، لا اسم تفضيل محذوف ، لأننا فررنا بالتقدير من إعمال اسم التفضيل المذكور في المفعول ، فكيف يعمل فيه المقدر^(٣) ؟

وقال ابن مالك : وأجاز بعضهم أن يكون (أعلم) مجرداً عن التفضيل ، ويكون هو العامل^(٤) .

(١) التصريح ٣٣٩/١ .

(٢) التصريح ٣٣٩/١ .

(٣) المغني ٨٠٤-٨٠٥ .

(٤) يعني في قوله تعالى ﴿ الله أعلم حيث يجعل رسالته ﴾ .

(٥) شرح التسهيل ٦٨/٣ و٦٩ وانظر شرح ابن يعيش ١٠٦/٦ وشرح الرضي ق٢ ج١ ص٧٨٧ ،

وكلامه على المنع .

وبهذا يتبين وجود الخلاف في نصب اسم التفضيل للمفعول به ، وعدم الإجماع على منعه ، كما ذكر ابن هشام .

المسألة الثالثة عشرة :

قال ابن هشام : إن كان الاستثناء منقطعاً ، فإن لم يمكن تسليط العامل على المستثنى وجب النصب اتفاقاً ، نحو ما زاد هذا المال إلا ما نقص ، إذ لا يقال : زاد النقص ، ومثله : ما نفع زيد إلا ما ضر ، إذ لا يقال : نفع الضر .^(١)

قال الشيخ خالد الأزهرى - عند شرحه لقول ابن هشام هذا - وزعم السيرافي ومبرّمان في حواشيه أن المصدر المنسبك من (ما والفعل) هنا في موضع رفع على الابتداء ، وخبره محذوف ، تقديره : ما زاد هذا المال لكن النقصان شأنه ، وزعم الشلوين أن المصدر مفعول به حقيقة ، تقديره : ما زاد هذا المال شيئاً إلا النقصان ، ثم فرغه له ، وجعله متصلاً به . ورُدّ بأنه لا نسبة بين النقصان والزيادة .

وزعم ابن الطراوة أن (ما) زائدة ، واستغني عن الواو ، كما في قولك : ما قام زيد إلا وقعد عمرو .^(٢)

وأقول في كلام ابن هشام والأزهري عدد من الأمور : أولاً : نصّ ابن هشام على الاتفاق على وجوب النصب ، ويرده ما نقله الشيخ خالد الأزهرى عن السيرافي ومبرّمان .

ثانياً : ظاهر كلام ابن هشام أن الاتفاق على وجوب النصب على الاستثناء ويرده ما نقله الشيخ خالد عن الشلوين أن المصدر مفعول به .^(٣)

(١) أوضح المسالك ٢ / ٢٦١ .

(٢) التصريح ١ / ٣٥٢ .

(٣) لم أجد رأي الشلوين هذا في شرحه للجزولية .

ثالثاً : قول ابن هشام : إذ لا يقال زاد النقص ، قال الصبان : بحث فيه الدماميني بأن مراتب النقص متفاوتة ، فإذا أخذ من المال مرة ثم مرة أخرى فهو في المرة الأخرى يزيد النقص على المرة الأولى ، قال : وماذا يفعلون في نحو: مال زيد أنقص من مال عمرو .^(١)

رابعاً : قول ابن هشام : إذ لا يقال نفع الضر ، أقول : قد يرده قولهم : رب ضارة نافعة ، لأن الضرر قد تكون له عاقبة حسنة ، إما بتوبة ، أو ارتداع عن ظلم غيره إذا وقع عليه شيء يضره ، أو نحو ذلك .

المسألة الرابعة عشرة :

قال ابن هشام : من هذه الحروف - يعني حروف الجر - ما لفظه مشترك بين الحرفية والاسمية . . . إلى أن قال :

الرابع والخامس (مذ ومنذ) وذلك في موضعين ، أحدهما . . . والثاني أن يدخل على الجملة فعلية كانت وهو الغالب كقوله^(٢)

ما زال مذ عقدت يداه إزاره *** فسمأ فأدرك خمسة الأشبار

أو اسمية كقوله^(٣):

وما زلت أبغي المال مذ أنا يافع *** [وليداً وكهلاً حين شبت وأمردا]
وهما حينئذ ظرفان باتفاق^(٤)
وقال في كتابه مغني اللبيب :

(١) حاشية الصبان على الأشتوني ٢ / ١٤٨ .

(٢) هو الفرزدق انظر ديوانه ٣٠٥ وبعده

يدي خوفاً من خوفاً تلتقي *** في كل مُعَبِّط الغبار مثارُ

(٣) هو الأعشى ميمون بن قيس ، انظر ديوانه ١٨٥ .

(٤) انظر أوضح المسالك ٣ / ٥٣ - ٦٤ .

. . . الحالة الثالثة : أن يليهما ^(١) الجمل الفعلية أو الاسمية . . . والمشهور أنهما حينئذ ظرفان مضافان إلى الجملة ، وقيل إلى زمن مضاف إلى الجملة ، وقيل: مبتدآن ، فيجب تقدير زمان مضاف إلى الجملة يكون هو الخبر . ^(٢)

أقول : قوله : وقيل مبتدآن نص على وجود الخلاف في ظرفيتهما التي سبق ذكره الاتفاق عليها ، لأن الظرف لا يقع مبتدأ .
وقد أشار إلى الخلاف المرادي ، فقال : واعلم أن مذ ومنذ لهما ثلاثة أحوال :

الأول أن يليهما اسم مرفوع . . .
والحال الثاني أن يليهما اسم مجرور . . .
والحال الثالث أن يليهما جملة . . . وفي ذلك مذهبان ، أحدهما: أن منذ ومذ ظرفان مضافان إلى الجملة ، وصرح به سيويه ^(٣) .
والثاني: أنهما مبتدآن ، ويقدر زمان مضاف إلى الجملة ، يكون خبراً عنهما ولا يدخلان عنده إلا على زمان ملفوظ به أو مقدر . ^(٤)
وأشار السيوطي إلى أن الرأي الثاني - أعني كونهما مبتدئين - رأي الأخفش ^(٥) .

ولم أجد هذا الرأي في معاني القرآن للأخفش .

(١) يعني: مذ ومنذ .

(٢) معني اللبيب ٤٤٢ .

(٣) انظر الكتاب ٤ / ٢٢٨ ، فقد قال : ومذ فيمن رفع بمنزلة إذ وحيث .

(٤) الجني الداني ٥٠٤ .

(٥) مع الهوامع ١ / ٢١٦ .

المسألة الخامسة عشرة :

قال ابن هشام : (غير) . . . إذا وقع بعد (ليس) وعلم المضاف إليه جاز ذكره كـ (قبضت عشرة ليس غيرها) وجاز حذفه فيضم بغير تنوين ... ويجوز الفتح قليلاً مع التنوين ودونه ، فهي خير ، والحركة إعراب باتفاق كالضم مع التنوين .^(١)

قال الشيخ خالد الأزهرى : واعترض بأن (غيراً) يجوز بناؤها على الضم إذا أضيفت إلى مبني ، فيحتمل أنها بنيت حال الإضافة ، ثم حذف المضاف إليه ، وبقي البناء على حاله ، فيحتمل أن تكون اسماً وأن تكون خيراً ، نعم الفتح مع التنوين (كالضم مع التنوين) فالحركة إعراب باتفاق .^(٢)

والظاهر من مجموع كلامه أن المتفق على أن الحركة فيه إعراب إنما هو حال التنوين ، أما عند ضم كلمة (غير) أو فتحها بدون تنوين فليس متفقاً على كون الحركة فيه إعراباً .

صحيح أن كلامه صريح في المضموم بدون تنوين ، لكنه غير صريح في المفتوح بغير تنوين .

وقال ابن مالك : وذهب الميرد وأكثر المتأخرين إلى بناء (غير) في (ليس غير) لشبهها بقبل وبعد في الإيham والقطع عن الإضافة ، ونية المضاف إليه^(٣) . والظاهر من كلام ابن مالك أنه يقصد البناء حالة الضم ، لأنه شبهها بقبل وبعد ، وهما لا يكونان مبنيين إلا مضمومين .

(١) أوضح المسالك ٣ / ١٥٢ .

(٢) التصريح ٣ / ٤٩ .

(٣) شرح التسهيل ٣ / ٣١٨ ، ولم أجد ما نقله عن الميرد في مظانه من المقتضب .

ومع كل هذا فلم أجد خلافاً في كون حركة الفتح إعراباً عند من سبق ابن هشام ، غير الكلام الذي ذكرته آنفاً عن ابن مالك ، وقد بينت الظاهر فيه وإنما ذكرت كلام الأزهرى -مع تأخره عن ابن هشام إتماماً للفائدة .

المسألة السادسة عشرة :

قال ابن هشام : (حسب) لها استعمالان :

أحدهما أن تكون بمعنى كاف ، فتستعمل استعمال الصفات فتكون نعتاً لنكرة . . . واستعمال الأسماء نحو: ﴿ حَسْبُهُمْ جَهَنَّمُ ﴾ ^(١) ﴿ فَإِنَّ حَسْبَكَ اللَّهُ ﴾ ^(٢) بحسبك درهم ، وبهذا يرد على من زعم أنها اسم فعل ، فإن العوامل اللفظية لا تدخل على أسماء الأفعال باتفاق . ^(٣)

أخذ على ابن هشام - رحمه الله - قوله عند ذكره الشبه الاستعمالي الذي تبنى الأسماء بسببه : وضابطه أن يلزم الاسم طريقة من طرائق الحروف ، كأن ينوب عن الفعل ، ولا يدخل عليه عامل فيؤثر فيه . ^(٤)

فقال الشيخ خالد الأزهرى : يفهم منه أن العامل قد يدخل ولا يؤثر ، مع أن العوامل اللفظية لا تدخل على أسماء الأفعال باتفاق ، كما صرح الموضح ^(٥) به في باب الإضافة ، فلو اقتصر على نفي الدخول لكفاه . ^(٦)

(١) المجادلة ٨ .

(٢) الأنفال ٦٢ .

(٣) أوضح المسالك ٣ / ١٦٣ .

(٤) أوضح المسالك ١ / ٣٢ .

(٥) يعني ابن هشام .

(٦) التصريح ١ / ٥٠ .

ولم أجد فيما قرأت من يخالف في هذه المسألة ^(١)، فيجيز دخول العوامل اللفظية على أسماء الأفعال .

المسألة السابعة عشرة :

قال ابن هشام في فصل أحكام المضاف إلى ياء المتكلم :
وتسلم ألف التثنية كـ (مسلماي) ، وأجازت هذيل في ألف المقصور قلبها ياء... واتفق الجميع على ذلك في: على ولدى ، ولا يختص بياء المتكلم ، بل هو عام في كل ضمير ، نحو: عليه ولديه ، وعلينا ولدنا ، وكذا الحكم في إلى . ^(٢)

هذا الاتفاق الذي ذكره ابن هشام غير مسلم ، ففي كتاب سيبويه نص على خلافه ، قال- في باب ما يتغير في الإضافة إلى الاسم إذا جعلته اسم رجل أو امرأة، وما لا يتغير :

وأما ما يتغير فلدى وإلى وعلى، إذا صرن أسماء لرجال أو لنساء قلت : هذا لداك وعلاك ، وهذا إلّاك ، وإنما قالوا: لديك وعليك وإليك، في غير التسمية ليفرقوا بينها وبين الأسماء المتمكنة . . . وحدثنا الخليل أن ناساً من العرب لا يقلب ، فيقول : لداي وعلاي . ^(٣)

وقال الشيخ خالد الأزهرى :

وفي دعواه ^(٤) الاتفاق نظر، فإن بعض العرب لا يقلب، فيقول: لداي وعلاي ، قاله المرادي في شرح التسهيل . ^(٥)

(١) انظر مثلاً الكتاب/٣٤٤ وشرح الرضي ق ١ ج ٢ ص ٧٨٨.

(٢) أوضح المسالك ٣ / ١٩٨ - ٢٠٠ .

(٣) الكتاب ٤١٣/٣ .

(٤) يعني ابن هشام .

(٥) التصريح ٦١/ ٢ .

وبالرجوع إلى ما بين يدي من المعاجم وغيرها لم أجد من يحدد اسم القبيلة أو القبائل العربية التي لا تقلب الألف في لدى وعلى وإلى، عند وصلها بالضمائر .

المسألة الثامنة عشرة :

قال ابن هشام : اسم المصدر إن كان علماً لم يعمل اتفاقاً ، وإن كان ميمياً فكمصدر اتفاقاً .^(١)

اختلف النحويون ، فرأى بعضهم أن المصدر واسم المصدر شيء واحد ، ولا فرق بينهما ، وأن كليهما يدل على الحدث ، الذي هو الفعل الحاصل من الفاعل.

وفرق ابن هشام بينهما ، فجعل اسم المصدر ثلاثة أنواع فقال :
الاسم الدال على مجرد الحدث إن كان علماً كفجار وحماة للفجرة والمحمدة ، أو مبدوءاً بميم زائدة لغير المفاعلة كمضرب ومقتل ، أو متجاوزاً فعله الثلاثة ، وهو بزنة اسم حدث الثلاثي ، كغسل ووضوء في قولك: اغتسل غسلاً وتوضأ وضوءاً ، فإنهما بزنة القرب والدخول في قرب قريباً ودخل دخولاً فهو اسم مصدر وإلا فالمصدر .^(٢)

ثم ذكر شروط إعمال المصدر عمل الفعل ، ثم تحدث عن عمل اسم المصدر عمل الفعل ، فذكر أولاً الاتفاق على عدم إعمال النوع الأول من اسم المصدر وهو ما كان علماً نحو: فجار للفجرة ، وحماة للمحمدة .

(١) أوضح المسالك ٢٠٩/٣ .

(٢) أوضح المسالك ٢٠٠/٣ - ٢٠١ .

ثم ذكر أن اسم المصدر المبدوء بالميم الزائدة كالمصدر - يعني أنه يشترط لجواز عمله ما يشترط في المصدر - واستشهد لعمله بقول الشاعر ^(١) :

أظلم إن مصابكم رجلاً **** أهدي السلام تحية ظلم

فقد أعمل اسم المصدر (مصاب) فنصب به (رجلاً) كما يعمل المصدر

لو قال : إن إصابتكم رجلاً .

وكلام ابن مالك في ألفيته يوهم أن اسم المصدر يعمل مطلقاً إذ قال :

..... *** ولا سم مصدر عمل

لإطلاقه وعدم اشتراطه .

قال الصبان :إلا أن يقال : كلام الناظم مقيد بما قيد به المصدر من كونه

يصلح في موضعه (أن) أو (ما) والفعل ، واسم المصدر العلم ليس كذلك ^(٢)

وقد علل الأزهري لعدم إعمال اسم المصدر العلم بقوله : لتعريفه بالعلمية ،

والأعلام لا تعمل ^(٣).

المسألة التاسعة عشرة :

قال ابن هشام في باب إعمال اسم الفاعل :

يجوز في الاسم الفضلة الذي يتلو الوصف العامل أن ينصب به ، وأن يخفض

بإضافته . . . ثم قال : وإذا أتبع المجرور فالوجه جر التابع على اللفظ ،

فتقول : هذا ضارب زيد وعمرو ، ويجوز نصبه بإضمار وصف منون أو فعل

اتفاقاً ، وبالعطف على المحل عند بعضهم ^(٤).

(١) ينسب البيت للعرجي وللحارث بن خالد المخزومي ، وقال محمد محيي الدين عبد الحميد: وهو

الصواب .

(٢) انظر حاشية الصبان على الأشموني ٢٨٧/٢ .

(٣) انظر التصريح ٦٣/٢ .

(٤) أوضح المسالك ٢٣٠/٣ - ٢٣١ .

و لم أجد فيما اطلعت عليه من ذكر خلاف ما قاله ابن هشام ^(١).

المسألة المتمة للعشرين :

قال ابن هشام في باب التعجب :

وله - يعني التعجب - عبارات . . . والمبوب له منها في النحو اثنتان .

إحدهما (ما أفعله) نحو : ما أحسن زيداً .

فأما (ما) فأجمعوا على اسميتها ، لأن في أحسن ضميراً يعود إليها . ^(٢)

الظاهر أن الإجماع الذي نص عليه ابن هشام إنما هو على اسمية (ما) ، أما التعليل الذي ذكره في آخر كلامه (لأن في أحسن ضميراً يعود إليها) فقال الشيخ ياسين : فيه نظر ، فإن الكوفيين الظاهر أنهم لا يقولون بأن في (أحسن) ضميراً ، كما يعلم من كلامهم الآتي في أحسن . ^(٣)

يعني بـ(كلامهم) قولهم في (أفعل) في التعجب : إنما اسم وليست فعلاً ، كما يراه البصريون والكسائي وهشام ؛ قال ابن هشام :

وقال بقية الكوفيين : اسم - يعني أفعل في التعجب - لقولهم : ما أحسنه ، ففتحته إعراب كالفتح في (زيد عندك) ، وذلك لأن مخالفة الخبر للمبتدأ تقتضي عندهم نصبه ، و(أحسن) إنما هو في المعنى وصف لزيد ، لا لضمير ما . ^(٤)

وأقول ليس في كلام الكوفيين ما يدل على أن (أحسن) خالية من الضمير، بل في كلامهم تصريح بأن في (أحسن) ضميراً لكنه يعود إلى زيد، ^(٥)

(١) انظر الإنصاف ٢٣١/١ - ٢٣٢ والأمالى الشجرية ٢٢٨/١ .

(٢) أوضح المسالك ٢٥١/٣ .

(٣) حاشية يس على التصريح ٨٧/ ٢ .

(٤) أوضح المسالك ٢٥٢ / ٣ .

(٥) انظر حاشية رقم ١ ص ٢٥١ ج ٣ من أوضح المسالك .

فيكون ما استظهره الشيخ ياسين غير صحيح ، ولا يمنع من تقدير الضمير ما أشار إليه الشيخ ياسين من كون الضمير المستتر هنا - أعني في باب التعجب - لا يجوز العطف عليه ولو مع الفصل ، ولا أن يبدل منه ، ولا أن يخبر عنه قاله ابن الصائغ .^(١)

وعلى هذا فإن ما نص عليه ابن هشام من الإجماع على اسمية (ما) وكذا التعليل بقوله : لأن في (أحسن) ضميراً يعود إليها ، كل هذا سليم من الاعتراض^(٢) ، والله أعلم بالصواب .

المسألة الحادية والعشرون :

قال ابن هشام : وأجمعوا على أنها - يعني (ما) في : ما أفعله في التعجب - مبتدأ ، لأنها مجردة للإسناد إليها .^(٣)

قال الشيخ خالد الأزهرى : وأما ما روي عن الكسائي أنها لا موضع لها من الإعراب، فشاذ لا يقدر في الإجماع .^(٤)

وأقول أما الذين سبقوا ابن هشام فلم أجد عندهم ما نقله الأزهرى عن الكسائي ، فلا يؤخذ على ابن هشام نقله الإجماع^(٥) .

وأما قول الأزهرى: إنه شاذ لا يقدر في الإجماع ففيه نظر ، فإن الكسائي - رحمه الله - رأس مدرسة الكوفة في عصره ، وهو في منزلة سيويه أو قريب منه ، فكيف لا تقدر مخالفته في إجماع النحويين ؟

(١) حاشية ياسين ٢ / ٨٧ .

(٢) انظر شرح التسهيل ٣/ ٣١ وشرح الرضي ج٢ ص ١٠٩٥ .

(٣) أوضح المسالك ٣ / ٢٥١ .

(٤) التصريح ٢ / ٨٧ .

(٥) انظر شرح التسهيل ٣/ ٣١ وشرح الرضي ج٢ ص ١٠٩٥ .

المسألة الثانية والعشرون :

قال ابن هشام في باب التعجب :

الصيغة الثانية أَفْعَلْ به نحو: أَحْسَنَ يزيد ، وأجمعوا على فعلية أَفْعِلْ .^(١)

قال الشيخ خالد الأزهرى : لأنه على صيغة لا تكون إلا للفعل ، فأما أَصْبَحَ فنادر ، وفي كلام ابن الأنباري ما يدل على أن أَفْعِلْ اسم ، قال المرادي: ولا وجه له .^(٢) ولم أجد ما نسبته الأزهرى لابن الأنباري ، ولا وجدت مخالفة لما أثبتته ابن هشام عند سابقه^(٣) ، بل رأيتهم يتحدثون عن أَفْعِلْ على أنها فعل ، وإنما يختلفون في نوع الفعل ، أهو ماضٍ جاء على صيغة الأمر ؟ أم هو أمر .

المسألة الثالثة والعشرون :

قال ابن هشام في باب التعجب :

ولعدم تصرف هذين الفعلين امتنع . . . أن يفصل بينهما- يعني بين الفعل ومعموله- بغير ظرف ومحرور . . . ولو تعلق الظرف والجار والمحرور بمعمول فعل التعجب لم يجز الفصل به اتفاقاً نحو: ما أحسن معتكفاً في المسجد ، وأحسن بجالس عندك .^(٤)

(١) أوضح المسالك ٣ / ٢٥٣ .

(٢) التصريح ٨٨/٢ .

(٣) انظر شرح الكافية الشافية لابن مالك ١٠٧٧/٢ ، وقد حصل خطأ في الضبط، فجعل المحققان (أَفْعِلْ) متفقاً على فعليته، و(أَفْعِلْ) مختلفاً في كونه فعلاً أو اسماً، وانظر أيضاً شرح ابن يعيش للمفصل ١٤٧/٧ .

(٤) أوضح المسالك ٣ / ٢٦٣ - ٢٦٥ .

وعلى هذا لا يجوز أن يقال : ما أحسن في المسجد معتكفاً ، وأحسن عندك
بجالس .

قال الشيخ خالد الأزهرى - معللاً المنع - : لئلا يلزم الفصل بين العامل
ومعموله بمعمول معموله .^(١)

ونص ابن مالك على أنه : لا خلاف في عدم تصرف فعلي التعجب ، ولا
في منع إيلائهما ما لا يتعلق بهما ، كـ (عند الحاجة) و (بمعروف) من
قولك : ما أنفع معطيك عند الحاجة ، وما أصلح أمرك بمعروف .^(٢)
ولم أجد مخالفاً لابن هشام فيما ذكره^(٣) .

المسألة الرابعة والعشرون :

قال ابن هشام في باب التوكيد :

وإذا لم يفد توكيد النكرة - يعني توكيداً معنوياً - لم يجز باتفاق ، وإن أفاد
جاز عند الكوفيين - وهو الصحيح - وتحصل الفائدة بأن يكون محدوداً ،
والتوكيد من ألفاظ الإحاطة ، كاعتكفت أسبوعاً كله^(٤) .

وقال ابن مالك : ومنع البصريون إلا الأخفش توكيد النكرة مطلقاً ،
وأجازه بعض الكوفيين مطلقاً ، وأجازه بعضهم إذا أفاد ومنعه إذا لم يفد ،
ومثال الجائز لكونه مفيداً : صمت شهراً كله . . . وهذا أسد نفسه ، وعندي
درهم عينه ، فبذكر (كل) يعلم أن الصيام كان في جميع الشهر . . . ولو لم
يذكر لاحتمال ألا يراد جميع الشهر . . . وبذكر النفس أيضاً علم أن المشار إليه

(١) التصريح ٢ / ٩٠ .

(٢) شرح التسهيل ٣ / ٤٠ .

(٣) انظر شرح ابن يعيش ٧ / ١٤٩ وشرح الرضي للكافية ق ٢ ج ٢ ص ١٠٣٩ .

(٤) أوضح المسالك ٣ / ٣٣٢ .

أسد حقيقي لا شيء شبيه بالأسد ، وأن الذي عندك درهم مصوغ لا صرفه ولا موازنته ، فتوكيد النكرة إن كان هكذا حقيق بالجواز ، وإن لم تستعمله العرب ، فكيف إذا استعملته .^(١)

ثم ذكر خمسة شواهد من الشعر التوكيد فيها جميعها بألفاظ تدل على الإحاطة ، وهي : أجمع - أكتع - كلا- ، وآخرها هذا البيت :

ساعة قدر احتجاجك فيها * * * سنة دام ضررها جمعا دام

ولم أعثر له على قائل ، واكتفى محققا شرح التسهيل بقولهما : من الخفيف ، وعليه ففعل المقصود : جمعاء ، وقد قصرها الشاعر لاستقامة الوزن ، وبهذا تكون الشواهد مقتصرة على ألفاظ الإحاطة .

يضاف إلى هذا ما نص عليه ابن مالك من إجازة بعض الكوفيين تأكيد النكرة أفادت أم لم تفد .

كما أن تمثيل ابن مالك بقوله : هذا أسد نفسه ، وعندى درهم عينه ، ينقض اشتراط ابن هشام أن جواز توكيد النكرة لا يكون إلا إذا كان التوكيد من الألفاظ الدالة على الإحاطة .

وللرضي كلام يشبه كلام ابن هشام ، وهو قوله :

وقد أجاز الكوفيون تأكيد المنكر إذا كان معلوم المقدار مؤقتاً كدرهم ودينار ويوم وليلة وشهر بـ (كل) وأخواته ، لا بالنفس والعين . . . وأما نحو رجل ودرهم مما ليس بمعلوم المقدار فلا خلاف في امتناع تأكيده .^(٢)

ونخلص من هذا إلى أن الاتفاق الذي ذكره الرضي وابن هشام غير مسلم ، لما ذكره ابن مالك ، رحم الله الجميع .

(١) شرح التسهيل ٣ / ٢٩٦ .

(٢) شرح الرضي ق ١ ج ٢ ص ١٠٦٧ وانظر الإنصاف المسألة ٦٣ ص ٤٥١ - ٤٥٦ .

المسألة الخامسة والعشرون :

قال ابن هشام عند ذكره عطف البيان :

هو التابع المشبه للصفة في توضيح متبوعه إن كان معرفة ، وتخصيصه إن كان نكرة ، والأول متفق عليه. ^(١)

يعني بالأول كونه موضحاً للمعرفة ، والمتفق عليه - كما ذكر الأزهري ^(٢) - عند البصريين والكوفيين .

وقال السيوطي: وخصه - (يعني عطف البيان في المعارف - بعضهم بالعلم) بأن يجري على الاسم كنية وعليهما اللقب ، ولا يجري في سائر المعارف ، نقله صاحب البسيط . ^(٣)

ولم أجد ما ذكره السيوطي إلا في إشارة ذكرها البطليوسي ، ولم ينص على الوجوب بل قال :

وأكثر ما يكون عطف البيان في رد الأعلام على الكنى ، ورد الكنى على الأعلام ^(٤) .

وقال محمد محيي الدين عبد الحميد :

ظاهر إطلاق المؤلف - يعني ابن هشام - أن النحاة مجمعون على أن عطف البيان يجري في المعارف كلها ، ودعوى الإجماع على ذلك ليست مسلمة ، بل قيل : إنه يختص بالعلم دون سائر المعارف ، والعلم : الاسم والكنية واللقب . ^(٥)

(١) أوضح المسالك ٣/٣٤٦-٣٤٧ .

(٢) التصريح ٢ / ١٣١ .

(٣) مع الهوامع ٢ / ١٢١ .

(٤) إصلاح الخلل الواقع في الجمل ٦٧ .

(٥) حاشية ١ ج ٣ ص ٣٤٧ من أوضح المسالك .

وتعميم ابن هشام في نصه الاتفاق في جميع المعارف معارض بما نقلته عن السيوطي ، ولا لوم عليه فإنني لم أجد هذا الخلاف عند من سبقه ^(١) .
ولا يضر ما نقلته عن البطلينوسي فإنه ذكر أن اختصاصه بالعلم غالب لا واجب .

المسألة السادسة والعشرون :

قال ابن هشام في باب عطف النسق :

وهي - يعني حروف العطف - نوعان ؛ ما يقتضي التشريك في اللفظ والمعنى . . . وما يقتضي التشريك في اللفظ دون المعنى ، إما لكونه يثبت لما بعده ما انتفى عما قبله ، وهو (بل) عند الجميع . . . وإما لكونه بالعكس ، وهو (لا) عند الجميع ^(٢) .

ذكر ابن هشام هنا الاتفاق على مسألتين ؛ الأولى كون (بل) يثبت لما بعده ما انتفى عما قبله ، والثانية كون (لا) ينفي عما بعده ما ثبت لما قبله .
فأما المسألة الثانية فلم أجد من خالف فيها ما ذكره ^(٣) .

وأما المسألة الأولى فقال الشيخ ياسين :

قوله : (بل عند الجميع) ، ظاهر كلام السعد أن هذا مذهب ابن الحاجب فقط ، فإنه قال : ومعنى الإضراب عن المتبوع أن يجعل في حكم المسكوت عنه ، لا أنه ينفي عنه الحكم قطعاً ، خلافاً لابن الحاجب ^(٤) .

(١) انظر شرح الكافية الشافية لابن مالك ١١٩٤/٣ وشرح ابن يعيش ٧١/٣-٧٤ ويرى الرضي أنه لا فرق بين عطف البيان والبدل ، بل ما يرى عطف البيان إلا البدل - كما هو ظاهر كلام سيويه - فإنه لم يذكر عطف البيان ، انظر شرح الرضي للكافية ق ١ ج ٢ ص ١٠٧٣ وما بعدها ، وانظر حواشي المحقق ففيها مزيد تفصيل .

(٢) أوضح المسالك ٣ / ٣٥٣-٣٥٤ .

(٣) انظر الجني الداني ٢٩٤ ورصف المباني ٢٥٥ .

(٤) حاشية ياسين على التصريح ٢ / ١٣٥ .

وعند الرجوع إلى كلام ابن الحاجب في الكافية وجدته يقول :

(لا وبـل ولكن) لأحدهما معيناً ، ولكن لازمة للنفي .^(١)

ولما شرح الرضي كلام ابن الحاجب قال :

وأما (بل) فلما أن يليها مفرد أو جملة ، وفي الأول هي لتدارك الغلط ، ولا

يخلو أن تكون بعد نفي أو نهي ، أو بعد إيجاب أو أمر .

فإن جاءت بعد إيجاب أو أمر نحو قام زيد بل عمرو فهي لجعل المتبوع في

حكم المسكوت عنه ، منسوباً حكمه إلى التابع ، فيكون الإخبار عن قيام زيد

غلطاً . . . عن عمد أو عن سبق لسان .

وقال : أما حكم ما بعد (بل) الآتية بعد النفي أو النهي فعند الجمهور أنه

مثبت ، فعمرو جاءك في قولك : ما جاءني زيد بل عمرو ، فكأنك قلت : بل

جاءني عمرو . . .

وعند المبرد أن الغلط في الاسم المعطوف عليه فقط ، فيبقى الفعل المنفي

مسنداً إلى الثاني ، فكأنك قلت: بل ما جاءني عمرو ، كما كان في الإثبات

الفعل الموجب مسند إلى الثاني .^(٢)

والذي يظهر لي من كلام المبرد أنه لا يختلف عن رأي الجمهور ؛ فقد قال :

ومنها (بل) ومعناها الإضراب عن الأول والإثبات للثاني ، نحو قولك :

ضربت زيداً بل عمراً . . . وما جاءني رجل بل امرأة .^(٣)

فهو في المثال الأخير يثبت لما بعد (بل) ما أضرب عنه فيما قبلها .

(١) شرح الرضي للكافية ق ٢ ج ٢ / ١٣٥٠ .

(٢) السابق ق ٢ ج ٢ ص ١٣٥٢ - ١٣٥٣ .

(٣) المقتضب ١ / ١٢ .

وقال المبرد أيضاً:

(بل) لا تأتي في الواجب في كلام واحد إلا للإضراب بعد غلط أو نسيان وهذا منفي عن الله - عز وجل - . . . فإن أتى بعد كلام قد سبق من غيره فالخطأ إنما لحق كلام الأول .^(١)

وعلى كل حال فقد يكون الرأي المنسوب إلى المبرد في غير كتابه (المقتضب) الذي نقلت عنه ما سبق ، وقد يكون له في المسألة رأيان ، وقد يكون رجع عن أحدهما .

وقال ابن مالك :

ووافق المبرد في هذا الحكم - يعني تقرير الحكم لما بعده إذا كانت مسبقة بنفي أو بنهي - وأجاز مع ذلك أن تكون (بل) ناقلة حكم النهي والنفي لما بعدها ، وهو خلاف الواقع في كلام العرب .^(٢)

وقد تبين مما ذكرته أن الإجماع الذي نص عليه ابن هشام لا يسلم له ، مع أن ابن هشام يرجع إلى التسهيل وشرحه في أوضح المسالك وغيره من كتبه كثيراً .

المسألة السابعة والعشرون :

قال ابن هشام : ولا يبدل المضمرة من المضمرة ، ونحو: قمت أنت ومررت بك أنت، تأكيد اتفاقاً .^(٣)

لم أجد فيما بين يدي من خالف في كون الضمير المنفصل المرفوع نحو (أنت) في نحو: قمت أنت، وضربت بك أنت ومررت بك أنت، تأكيداً^(٤).

(١) المقتضب ٣ / ٣٠٥ .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٣٦٨ .

(٣) أوضح المسالك ٣ / ٤٠٤ .

(٤) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٣٢٩ و ٣٣٢ و شرح المفصل لابن يعيش ٣ / ٤٣ ، ويرى الزمخشري أن نحو (رأيتك إياك ومررت بك أنت من قبيل إبدال الشيء من الشيء، انظر شرح ابن

أما الجزء الأول من عبارة ابن هشام- أعني قوله : ولا يبدل المضمّر من المضمّر- فلا يسلم له، ولكنه لم ينص على الاتفاق عليه، لذا لم أناقش فيه .

المسألة الثامنة والعشرون :

قال ابن هشام : لا يجوز نداء ما فيه (أل) إلا في أربع صور :
إحداها : اسم الله- تعالى- أجمعوا على ذلك ، تقول: يا الله، بإثبات ألفين، ويلله، بحذفهما ، ويالله، بحذف الثانية فقط .^(١)
لم أجد في ذلك خلافاً^(٢) .

وقد علل ذلك سيبويه فقال :

واعلم أنه لا يجوز لك أن تنادي اسما فيه الألف واللام ألبته ، إلا أنهم قد قالوا: يا الله اغفر لنا ، وذلك من قبل أنه اسم يلزمه الألف واللام ، لا يفارقانه، وكثر في كلامهم ، فصار كأن الألف واللام فيه بمنزلة الألف واللام التي من نفس الحرف .^(٣)

المسألة التاسعة والعشرون :

قال ابن هشام في باب نوني التوكيد^(٤) :
تنفرد النون الخفيفة بأربعة أحكام :

يعيش للمفصل ٦٩/٣ و ٧٠ ، لكن لا يعترض به على ما ذكرت في هذه المسألة من الاتفاق ، لأن ابن هشام مثل بـ (قمت أنت ومررت بك أنت) وقد ذكر الزمخشري هذين المثالين ، وذكر أنهما تأكيد ، وليسا بدلا ، انظر ابن يعيش ٤٣/٣ .

(١) أوضح المسالك ٤ / ٣١ .

(٢) انظر الكتاب ١٩٥/٢ والمقتضب ٢٤٠/٤ والإنصاف ٣٣٧ وشرح ابن يعيش ٩٠٨/٢ .

(٣) الكتاب ٢ / ١٩٥ .

(٤) أوضح المسالك ٤ / ١١٠-١١١ .

أحدها : أنها لا تقع بعد الألف نحو: قوما واقعدا . . . وأما الشديدة فتقع بعدها اتفاقاً ، ويجب كسرها ، كقراءة ^(١) . . . ﴿وَلَا تَتَّبِعَانِ﴾ ^(٢) .

لم أجد مخالفاً في جواز وقوع نون التوكيد الثقيلة بعد الألف ^(٣) ، بل إن بعضهم يوجبها ، ويمنع نون التوكيد الخفيفة في هذا الموضع ، ويوجهون قراءة ابن ذكوان بتخفيف النون في الآية السابقة بأن (لا) نافية ، والنفي مراد به النهي ، أو تكون الواو حالية ، أي غير متبعين .

قال الأنباري : والنون فيها للإعراب علامة الرفع ، لأن (لا) محمول على النفي ، لا على النهي ، والواو في (ولا) واو الحال ، والتقدير : فاستقيما غير متبعين .

. . . والذي يدل على فساد ما ذهبوا إليه ^(٤) أنه لا يجتمع ساكنان في الوصل إلا إذا كان الثاني منهما مدغماً ^(٥) .

المسألة المتمة للثلاثين :

قال ابن هشام في باب ما لا ينصرف :
ولو سميت بـ (ضُرْب) مخففاً من (ضُرْب) انصرف اتفاقاً ^(٦) .

(١) قرأ ابن ذكوان بتخفيف النون فلا نافية . . . وقرأ الباقون بتشديدها فلا ناهية ، والنون للتوكيد : غيث النفع ٢٤٧ .

(٢) يونس : ٨٩ .

(٣) انظر شرح الكافية الشافية لابن مالك ١٤١٧/٣ وشرح ابن يعيش ٣٧/٩ وشرح الرضي ق٢ج٢ص١٤٣٩ وما بعدها .

(٤) يعني الكوفيين .

(٥) الإنصاف ٦٦٧ - ٦٦٨ .

(٦) أوضح المسالك ٤ / ١٢٦ .

قال الشيخ خالد الأزهرى - معللاً - : لأن التخفيف سابق على التسمية وإنما الخلاف في التخفيف العارض بعد التسمية ، هل يتزل منزلة الأصلي أم لا . (١)

ولم أجد فيما بين يدي من خالف في ذلك ، فمنع صرف العلم إذا خفف قبل التسمية ، وإنما الخلاف في العلم المسمى به غير مخفف ، ثم خفف بعد التسمية . (٢)

المسألة الحادية والثلاثون :

قال ابن هشام : فإن أردت بـ (أمس) يوماً من الأيام الماضية مبهماً ، أو عرفته بالإضافة أو بالأداة فهو معرب إجماعاً . (٣)

هذا الذي ذكره ابن هشام متفق على بعضه ، وهو إعراب المبهم والمعرف بالإضافة (٤) ، أما المعرف بالأداة فلم يتفق عليه .

قال أبو الفتح ابن جني (٥) : وأما قوله (٦) :

وإني وقفت اليوم والأمس قبله * * * بيابك حتى كادت الشمس تغرب
فيروى (والأمس) جرأً ونصباً ، فأما نصبه فلأنه لما عرفه باللام الظاهرة وأزال عنه تضمنه إياها أعربه ، والفتحة فيه نصبية الظرف . . .

(١) التصريح ٢ / ٢٢١ .

(٢) انظر الكتاب ٣ / ٢٠٨ والمقتضب ٣ / ٣١٤ .

(٣) أوضح المسالك ٤ / ١٣٥ .

(٤) انظر الكتاب ٢ / ١٦٢ و ١٦٤ و شرح الكافية الشافية لابن مالك ٣ / ١٤٨٢ .

(٥) الخصائص ١ / ٣٩٤ و ٣ / ٥٧ .

(٦) هو نُصِبَ ، انظر ديوانه ٦٢ / ٦٢ نقلاً عن معجم الشواهد الشعرية لعبد السلام هارون والخصائص ١ /

٣٩٤ و ٣ / ٥٧ و شرح التسهيل ٢ / ٢٢٤ .

وأما من جره فالكسرة فيه كسرة البناء التي في قولك : كان هذا أمس ،
واللام فيه زائدة ، كزيادتها في (الذي والتي) وفي قوله : ^(١)

ولقد جنيتك أكمؤا وعساقلا * * * ولقد نهيتك عن بنات الأوبر
وقال ابن مالك كلاماً قريباً من هذا ، إذ قال بعد ذكره بيت نصيب :
وإني وقفت اليوم والأمس قبله * * * البيت

والوجه فيه أن يكون زاد الألف و اللام بغير تعريف ، واستصحب معنى
المعرفة ، واستدام البناء ، أو تكون هي المعرفة ، وقد زال البناء لزوال التضمن ،
ومشابهة ضمير الغائب ، فتكون الكسرة كسرة إعراب ، على تقدير باء حذف
كما حذفت (من) وبقي عملها في رواية من روى :
ألا رجل جزاه الله خيراً ^(٢) * * *

وهذا يتبين أن قول ابن هشام بإجماعهم على إعراب كلمة (أمس) إذا
دخلت عليها (أل) غير مسلم .

المسألة الثانية والثلاثون :

قال ابن هشام : إن استعملت المحرد - يعني أمس - المراد به معين ظرفاً فهو
مبني إجماعاً . ^(٣)

(١) البيت مجهول القائل ، وقد ورد في المقتضب ٤/٤٨ والخصائص ٣/٥٨ والإنصاف ٣١٩ وغيرها
كثير .

(٢) تمة البيت : يدل على محصلة تبيت .

وقائله عمرو بن قنعلس (انظر الخزانة ٣ / ٥٥) ويروى ألا رجلا ، قال الرضي التقدير : ألا
تروني .

وكلام ابن مالك هذا في شرح التسهيل ٢ / ٢٢٤ .

(٣) أوضح المسالك ٤ / ١٣٥ .

هذا الإجماع الذي ذكره خالف فيه الفيروزآبادي إذ قال :
(أمس) مثلثة الآخر مبنية ، اليوم الذي قبل يومك بليلة ، يبنى معرفة ،
ويعرب معرفة ، فإذا دخلها (أل) فمعربة . ^(١)

وقال الزبيدي : (أمس مثلثة الآخر) من ظروف الزمان (مبنية) على
الكسر إلا أن ينكر أو يعرف ، وربما بني على الفتح . . . وأما البناء على الضم
فلم يذكره أحد من النحاة ، ففي قول المصنف . . . نظر . . . (يبنى معرفة
ويعرب معرفة . . .) اختلفت العرب فيه ، فأكثرهم يبنيه على الكسر معرفة ،
ومنهم من يعربه معرفة . ^(٢)

وقال الرضي : وقال الزمخشري وجماعة من النحاة : إن (أمس) معرب
عند بني تميم مطلقاً ، أي في جميع الأحوال ، ولعله غرهم قول بعض بني تميم :
لقد رأيت عجباً مذ أمسا ^(٣)

وقد قال سيبويه : إن بعضهم يفتحون (أمس) بعد (مذ) فقيّد هذا القول
بقوله : بعضهم ، وبقوله : بعد (مذ) فكيف يطلق بأن كلهم يفتحون في
موضع الجر ، بعد أي جارٍ كان . ^(٤)

وكلام الزمخشري في المفصل هو : و(أمس) وهي متضمنة معنى لام
التعريف ، مبنية على الكسر ، عند الحجازيين ، وبنو تميم يعربونها ، ويمنعونها
الصرف ، فيقولون: ذهب أمسُ بما فيه ، وما رأيتهُ مـذ أمسَ ، قال :

(١) القاموس المحيط (أمس) ٢ / ٢٠٥ .

(٢) تاج العروس (أمس) ٩٨ / ٤ .

(٣) البيت مجهول القائل ، وينسب للعجاج ، وليس في ديوانه ، وهو في الكتاب ٢٨٥/٣ ، وفي غيره
كثير ، وذكر عبد السلام هارون أنه من الخمسين .

(٤) شرح الرضي للكافية ق ٢ ج ١ ص ٤٨٢ .

لقد رأيت عجباً مذ أمساً * * * عجائزاً مثل السعالي حمساً^(١)
ولما شرح ابن يعيش كلامه قال : (وأما بنو تميم فيعربونه) ويجعلونه
معدولاً عن اللام ، فاجتمع فيه التعريف والعدل ، فيمنع من الصرف لذلك^(٢).
وعلى ما نقلته يتبين أنه لا إجماع على بناء (أمس) مراداً به معين ظرفاً ،
والله أعلم بالصواب .

المسألة الثالثة والثلاثون :

قال ابن هشام : وألحق الكسائي في جواز النصب بالأمر ما دل على معناه ،
من اسم فعل ، نحو : نزال فنكرمك ، أو خبر : نحو حسبك حديث فينام الناس
ولا خلاف في جواز الجزم بعدهما إذا سقطت الفاء كقوله :
مكانك تحمدي أو تستريحي^(٣)

وقولهم : اتقى الله امرؤ فعل خيراً يثب عليه ، أي ليتق الله وليفعل^(٤).
لم أجد مخالفاً في جواز الجزم بعد ما يدل على الطلب من اسم فعل أو كلام
خبري، إذا سقطت الفاء^(٥).

المسألة الرابعة والثلاثون :

قال ابن هشام - عند حديثه عما يجزم فعلين - :
وهو أربعة أنواع : حرف باتفاق ، وهو (إن)^(٦).
لم أجد مخالفاً في ذلك^(٧).

(١) المفصل للزمخشري ٢٠٩.

(٢) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٤ / ١٠٦-١٠٧.

(٣) نسبه محمد محيي الدين عبد الحميد إلى عمرو بن الإطابة الخزرجي ، وقال : والإطابة اسم أمه ، واسم أبيه
زيد بن مناة .

(٤) أوضح المسالك ٤ / ١٨٩ - ١٩١ .

(٥) انظر الكتاب ٩٣/٣ و ٩٧ و ٩٩ و شرح الكافية الشافية لابن مالك ١٥٥١/٣ .

(٦) أوضح المسالك ٤ / ٢٠٤ .

(٧) انظر الكتاب ٥٦/٣ و رصف المباني ١٠٤ ، والجنى الداني ٢٠٧ .

المسألة الخامسة والثلاثون :

قال ابن هشام - بعد ذكره نوعين مما يجزم فعلين ؛ ما هو متفق على أنه حرف ، وهو: إن، وما هو مختلف فيه أهو حرف أم اسم ، وهو إذما- قال: واسم باتفاق ، وهو: من ، وما ، ومتى ، وأي ، وأين ، وآيان ، وآنى ، وحيثما .^(١)

وما نص عليه ابن هشام من الاتفاق على اسمية هذه الأدوات لم أجد ما يخالفه فيما قرأت^(٢) .

المسألة السادسة والثلاثون :

قال ابن هشام : ويجوز أن تصوغ من اثنين وعشرة وما بينهما اسم فاعل . . . ولك في اسم الفاعل . . . سبعة أوجه . . . السادس : أن تستعمله معها- يعني مع العشرة- لإفادة معنى رابع ثلاثة ،^(٣) فتأتي بأربعة ألفاظ . . . فتقول: رابع عشر ثلاثة عشر ، أجاز ذلك سيبويه^(٤) ، ومنعه بعضهم ، وعلى الجواز فيتعين بالإجماع أن يكون التركيب الثاني في موضع خفض .^(٥) لم أجد مخالفاً في ذلك .

وقد نص ابن مالك على ذلك بقوله :

ورابع عشر ثلاثة عشر إلى تاسع، ثمانية عشر ، وتاسع عشر ثمانية عشر بإضافة (فاعل) مفرداً أو مركباً إلى المركب الذي يليه .^(٦)

(١) أوضح المسالك ٤ / ٢٠٥ .

(٢) انظر الكتاب ٥٦/٣ وشرح الكافية الشافية ١٤٢٦/٣ .

(٣) المراد بهذا الاستعمال التصيير، يعني هو الذي صير الثلاثة أربعة .

(٤) الكتاب ٣ / ٥٦٠ .

(٥) أوضح المسالك ٤ / ٢٦٤ .

(٦) شرح التسهيل ٢ / ٤١٤ .

المسألة السابعة والثلاثون :

قال ابن هشام : أجمعوا على جواز قصر الممدود للضرورة .^(١)
ظاهر كلام ابن هشام إجماع النحويين على جواز قصر الممدود سواء أكان قياسياً أم سماعياً ، وقد نقل ابن سيده ما يلي :
أجمع النحويون على جواز قصر الممدود في الشعر كان قياسياً أو سماعياً
كنحو الفعال في الأصوات إلا الفراء ، فإنه إنما يميز في الشعر قصر الممدود
السماعي والغالب ، ولا يميز قصر المطرد ، وإنما أجازته في الغالب لأن نظيره في
المعنى قد يجيء مقصوراً ، نحو البكاء فيمن قصره ، وهذا الذي حصر عليه الفراء
من قصر القياسي قد جاء مقصوراً في الشعر كقول الأعشى :
والقارح العدا وكل طمرة^(٢)

وقال الشيخ خالد الأزهرى :

ومنع الفراء قصر الممدود للضرورة فيما له قياس يوجب مده ، نحو فعلاء ،
لأن فعلاء تأنيث أفعل لا يكون إلا ممدوداً ، ثم ذكر بيتاً رد به على الفراء ، ثم
قال : فلهذا لم يعتد- يعني ابن هشام- بخلافه، وحكى الإجماع على الجواز
تبعاً للناظم .^(٣)

وذكر الأشموني خلاف الفراء ثم وجه قول ابن مالك :

(١) أوضح المسالك ٤ / ٢٩٥ .

(٢) المخصص ١٥ / ١١٠ - ١١١ . والبيت في ديوان الأعشى ٧٩ ، وآخره

ما إن تنال يد الطويل قذالها

والقارح الذي انتهت أسنانه من ذي الحافر ، والطمرة : الخفيفة الوثابة ، والقذال : جماع مؤخر
الرأس .

(٣) التصريح ٢ / ٢٩٣ .

وقصر ذي المد اضطراراً مجمع * * * عليه . . .

بأن ابن مالك يعني في الجملة ، ثم رد على الفراء بشاهدين .^(١)

وقد وجدت في مجالس ثعلب كلاماً يخالف ما نسب إلى الفراء فقد حكى

عنه أنه سمع قصر الممدود في النثر - فضلاً عن الضرورة - قال ثعلب :

قال سلمة : سمعت الفراء يحكي عن الكسائي أنه سمع : اسقني شربة ما يا

هذا ، يريد شربة ماء ، فقصر ، وأخرجه على لفظ (مَنْ) التي للاستفهام ،

هذا إذا مضى ، فإذا وقف قال : شربة ماء ، وحكى له أن المُرِيْطَاء قصرها بعض

النحويين ، فأجاز القصر ، والأصل المد .^(٢)

المسألة الثامنة والثلاثون :

قال ابن هشام عند حديثه عن جمع (فعلة) بألف وتاء :

ويمتنع التغيير في خمسة أنواع . . . الأول...الثاني...الثالث...

الرابع: نحو: جَوَزَات ويَبْضَات، لاعتلال العين ، وهذيل تحرك نحو ذلك ،

وعليه قراءة بعضهم ﴿ ثَلَاثُ عَوَزَاتٍ لَكُمْ ۖ ﴾^(٣) . . . واتفق جميع العرب على

الفتح في عِيَرَات، جمع عَيْر ، وهي الإبل التي تحمل الميرة ، وهو شاذ في القياس ،

لأنه كبيعة وبيعات ، فحقه الإسكان .^(٤)

ظاهر كلام ابن هشام أنه يجب فتح الياء في عِيَرَات جمع عَيْر ، وكلام

سيبويه ظاهره ذلك أيضاً إذ قال :

(١) انظر شرح الأشتوني ٤ / ١٠٩ .

(٢) مجالس ثعلب ٨٧ - ٨٨ .

(٣) النور ٥٨ ، والقراءة بفتح الواو، وهي منسوبة إلى ابن أبي إسحاق والأعمش في البحر ٦ / ٤٤٩ ،

ونقل عن شواذ القراءات لابن خالويه عن ابن مجاهد أنه لحن .

(٤) أوضح المسالك ٤ / ٣٠٧ .

وقد يجمعون الذي ليست فيه هاء التأنيث بالتاء . . . إلى أن قال : وعِـرَات، وعِـرَات، حركوا الياء ، وأجمعوا فيها على لغة هذيل ، لأنهم يقولون : بيضات وجوزات.^(١)

وذكر الفيروزآبادي جواز التسكين ، إذ قال - وهو يتحدث عن العير- وبالكسر القافلة مؤنثة . . . جمعه كعنبات ، ويسكن.^(٢)
وقال الزبيدي- بعد قوله : ويسكن- وهو القياس ، ومنه الحديث: كانوا يترصدون عِـرَات قريش ، أي دوابهم وإبلهم.^(٣)
المسألة التاسعة والثلاثون :

قال ابن هشام : ولا يصغر من غير المتمكن إلا أربعة . . . إلى أن قال : واسم الإشارة ، وسمع ذلك منه في خمس كلمات ، وهي ذا ، وتا ، وذان ، وتان ، وأولاء . . . ولا يصغر (ذي) اتفاقاً للإلباس.^(٤)
لم أجد خلافاً في ذلك ، إلا أن كلام ابن مالك في ألفيته ، وفي شرحه للكافية الشافية يوههم جواز تصغير جميع أسماء الإشارة .
أما كلامه في ألفيته فقوله :

وصغروا شذوذاً الذي التي *** وذا مع الفروع منها تا وتي

وقال الأشموني في تنبيهات له عند شرح هذا البيت :
. . . الثالث قول الناظم : وصغروا شذوذاً . . . البيت معترض من ثلاثة أوجه . . . ثانيها ؛ أن قوله : (مع الفروع) ليس على عمومه ، لأنهم لم

(١) الكتاب ٣ / ٦٠٠ .

(٢) القاموس (عير) ٢ / ١٠١ .

(٣) تاج العروس (عير) ٣ / ٤٣٣ . والموجود في البخاري في بابي الذبائح ١٢ وفي المغازي ٦٥ وفي

مسلم وفي مسند أحمد بلفظ (عير) وليس بلفظ (عيرات) .

(٤) أوضح المسالك ٤ / ٣٣٠ - ٣٣١ .

يصغروا جميع الفروع . . . ثالثها : أن قوله : منها (تا وتي) يوهم أن (تي) صغر كما صغّر (تا) وقد نصوا على أنهم لم يصغروا من ألفاظ المؤنث إلا (تا) ، وهو المفهوم من التسهيل ، فإنه قال : لا يصغر من غير المتمكن إلا ذا والذي وفروعهما الآتي ذكرها ، ولم يذكر من ألفاظ المؤنث إلا (تا) ^(١) .

وأما كلام ابن مالك في شرح الكافية الشافية فقوله :
ولما كان في (ذا) و (الذي) وفروعهما شبه بالأسماء المتمكنة بكونها توصف ويوصف بها استبيح تصغيرها ^(٢) .

وهكذا يتبين من هذه النصوص المنقولة عن ابن مالك أن كلامه فيها موهم التعميم ، فينتقض الاتفاق الذي ذكره ابن هشام ، والله أعلم بالصواب .

المسألة المتمة للأربعين :

قال ابن هشام : وشبهوا (إذن) بالمنون المنصوب ، فأبدلوا نونها في الوقف ألفاً ، هذا قول الجمهور ، وزعم بعضهم أن الوقف عليها بالنون ، واختاره ابن عصفور ، وإجماع القراء على خلافه ^(٣) .

لم تكتب (إذن) في المواضع التي وردت فيها في المصحف إلا بالألف ، وفيه دليل على أن الوقف عليها بالألف ، وقد وردت في واحد وثلاثين موضعاً من القرآن الكريم ، ولم يلها الفعل المضارع إلا في ثلاثة مواضع ، وهي في المواضع الثلاثة غير عاملة ، لكونها نقصت شرط التصدير ^(٤) .

هذه المسألة هي آخر المسائل التي أحصيتها مما نص ابن هشام على الإجماع أو الاتفاق عليه ، أو ما ذكره من نحو ذلك .

(١) شرح الأشموني مع حاشية الصبان ٤ / ١٧٤ .

(٢) شرح الكافية الشافية ٤ / ١٩٢٤ .

(٣) أوضح المسالك ٤ / ٣٤٢ .

(٤) وليها الفعل المضارع في : الآيات ٥٣ من النساء ، ٧٦ من الإسراء ، ١٦ من الأحزاب .

الخاتمة :

تبين مما في هذا البحث ما يأتي :

- ١- بلغ عدد المسائل التي نص ابن هشام على الاتفاق عليها أربعين مسألة .
- ٢- يسلم له الاتفاق على أربع وعشرين مسألة ، ووجدت خلافاً في ست عشرة مسألة .
- ٣- المسائل التي يسلم لابن هشام الاتفاق عليها هي :
 - أ- يجوز أن يلي كان وأخواتها معمولٌ خبرها إن كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً اتفاقاً .
 - ب- يجوز بالإجماع حذف مفعولي ظن وأخواتها اختصاراً ، أي لدليل .
 - ج - يمتنع بالإجماع حذف أحد مفعولي ظن وأخواتها اقتصاراً ، أي لغير دليل .
 - د - إذا تعدى الفعل لأكثر من مفعول فنيابة الأول جائزة اتفاقاً .
 - هـ- يمتنع نيابة المفعول به الثاني في باب كسا عند وجود اللبس باتفاق .
 - و - المصدر المؤكد لا يثنى ولا يجمع باتفاق .
 - ز - المصدر المختوم بقاء الوحدة يثنى ويجمع باتفاق .
 - ح - يجوز حذف عامل المصدر غير المؤكد اتفاقاً .
 - ط - إذا وقعت (غير) بعد ليس ونونت بالضم أو بالفتح، فحركاتها إعراب باتفاق .
 - ي - العوامل اللفظية لا تدخل على أسماء الأفعال باتفاق .
 - ك - اسم المصدر إن كان علماً لم يعمل باتفاق ، وإن كان ميمياً فكالمصدر باتفاق .

ل - (هذا ضارب زيد وعمرو) يجوز نصب (عمرو) بإضمار وصف
منون، أو فعل اتفاقاً.

م - أجمعوا على اسمية (ما) في (ما أفعله) في التعجب.

ن - لا يجوز نحو (ما أحسن في المسجد معتكفاً) و (أحسن عندك
بجالس) اتفاقاً.

س - يقع عطف البيان موضعاً للمعرفة باتفاق.

ع - (أنت) في: قمت أنت ونحوه تأكيد اتفاقاً.

ف - يجوز نداء ما فيه (أل) إذا كان لفظ (الله) إجماعاً.

ص - تقع نون التوكيد الثقيلة بعد الألف اتفاقاً.

ق - لو سميت بـ (ضرب) مخففاً من (ضرب) انصرف اتفاقاً.

ر - لا خلاف في جواز جزم المضارع بعد الطلب إذا لم توجد الفاء.

ش - (إن) الشرطية حرف باتفاق.

ت - (من وما ومتى وأي وأين وأيان وأنى وحيثما) من أدوات الشرط
أسماء باتفاق.

ث - نحو: (رابع عشر ثلاثة عشر) يتعين بالإجماع أن يكون التركيب
الثاني في موضع خفض.

خ - أجمع القراء على الوقف على (إذا) بالألف.

٤ - ذكر ابن هشام مسائل وقال بالإجماع عليها، وقد وجدت فيها خلافاً،

وهي:

أ - شرط كون (ذا) موصولة تقدم (ما) الاستفهامية عليها اتفاقاً.

خالف فيها هو نفسه، فقال: والكوفي لا يشترط (ما) ولا (من).

ب - لا يجوز تقديم خبر (دام) عليها اتفاقاً .

أما تقدم الخبر على (ما دام) فهو كما قال ، وأما تقدمه على (دام) وحدها ، فخالف فيه ابن عصفور في كلام مضطرب ، انظر المسألة الثانية .

ج - إذا تنازع عاملان جاز إعمال أيهما شئت باتفاق .

نُقل عن الفراء وجوب إعمال الأول إذا كان يطلب الفاعلية .

د - اسم التفضيل لا ينصب المفعول به إجماعاً .

نقل الأزهري في التصريح عن ابن هشام في الحواشي - ومن خطه

نقل - عن محمد بن مسعود الزكي في كتاب البديع : غلط من قال :

إن اسم التفضيل لا يعمل في المفعول به ، لورود السماع بذلك ، وفي

شرح التسهيل لابن مالك : أجاز بعضهم أن يكون (أعلم) مجرداً من

التفضيل ، ويكون هو العامل .

هـ - إذا كان الاستثناء منقطعاً ، فإن لم يمكن تسليط العامل على المستثنى

وجب النصب اتفاقاً .

نُقل عن السيرافي ومبرمان أن ما بعد (إلا) في مثل : ما زاد هذا المال إلا

ما نقص في موضع رفع على الابتداء .

و - (مذ ومنذ) إذا تلتتهما جملة فهما ظرفان باتفاق .

نقل ابن هشام نفسه في ذلك خلافاً في المغني فقال : وقيل مبتدآن .

ز - اتفق الجميع على قلب الألف في (على ولدى وإلى) ياءً عند إضافتها

إلى أي ضمير .

نقل الأزهرى عن المرادى فى شرح التسهيل أن بعض العرب لا يقلب ،
فيقول : لداى وعلاى .

ح - أجمعوا على أن (ما) فى (ما أفعله) فى التعجب اسم .
رُوي عن الكسائى أنه لا محل لها .

ط - أجمعوا على فعلية (أفعل) فى التعجب .

نُقل عن ابن الأنبارى أنها اسم .

ي - إذا لم يفد تأكيد النكرة تأكيداً معنوياً لم يجوز باتفاق .

نُقل عن الكوفيين إجازة تأكيد النكرة مطلقاً .

ك - (بل) عند الجميع تثبت لما بعدها ما انتفى عما قبلها .

نُقل عن المبرد أنها إذا سبقت بنفى أو بنهى فالغلط فى المعطوف عليه

فقط ، انظر مزيد تفصيل فى المسألة السادسة والعشرين .

ل - (أمس) إذا عُرِّفَتْ بـ (أل) فهي معربة إجماعاً .

نقل ابن جني أن من كسر (الأمس) فى قول الشاعر :

وإني وقفت اليوم والأمس قبله البيت

فالكسرة فيه كسرة البناء .

م - (أمس) مجرداً مراداً به معين ظرفاً مبنيّ إجماعاً .

نُقل عن الزمخشري وجماعة من النحاة أن (أمس) معرب عند بني تميم
مطلقاً .

ن - أجمعوا على جواز قصر الممدود للضرورة .

نُقل عن الفراء منعه قصر الممدود القياسي فى الضرورة .

س - اتفق جميع العرب على فتح الياء فى (عِرات) جمع (عير) .

ذكر الفيروز آبادى جواز تسكين الياء ، وقال الزبيدي : وهو القياس .

ع - لا يصغر (ذي) اتفاقاً للإلباس .
كلام ابن مالك في ألفيته وفي شرحه للكافية الشافية يوهم جواز تصغير
فروع اسم الإشارة (ذا) كلها .
وهكذا فإن أغلب المسائل التي نص ابن هشام على الإجماع عليها مجمع
عليها - كما قال - ، وما يزيد على الثلث منها ليس كما ذكر - رحمه الله
- فإن فيه خلافاً .
وقد يكون ابن هشام لم يطلع على الخلاف الحاصل في هذه المسائل أو لم
يعتد به .
والله أعلم بالصواب وهو الهادي إلى سواء السبيل .
وصلّى الله وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحابه أجمعين .

* * *

فهرس المصادر والمراجع :

- ١ - إصلاح الخلل الواقع في الجمل لعبد الله بن السيد البطليوسي ، تحقيق د . حمزة عبد الله النشري ، نشر دار المريخ بالرياض ، ط . أولى عام ١٣٩٩ هـ .
- ٢ - الأصمعيات - اعتنى بتصحيحه وترتيبه وليم بن الورد البروسي - منشورات دار الآفاق الجديدة .
- ٣ - الاقتراح في علم أصول النحو لجلال الدين السيوطي - تحقيق د/ أحمد محمد قاسم - الطبعة الأولى - عام ١٣٩٦ هـ - مطبعة السعادة .
- ٤ - الأماي الشجرية لأبي السعادات المعروف بابن الشجري - طبع دار المعرفة - بيروت .
- ٥ - الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لأبي البركات الأنباري بتعليق محمد محيي الدين عبد الحميد ط . دار إحياء التراث العربي .
- ٦ - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري طبع دار الفكر - بيروت - لبنان .
- ٧ - تاج العروس من جواهر القاموس لمحمد مرتضى الزبيدي ، منشورات دار مكتبة الحياة - بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى بالمطبعة الخيرية سنة ١٣٠٦ هـ .
- ٨ - التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهرى ، طبع دار الفكر .
- ٩ - التعريفات - تأليف الشريف علي بن محمد الجرجاني الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ طبع دار الكتب العلمية - بيروت .
- ١٠ - الجنى الداني في حروف المعاني للمراي تحقيق د . فخر الدين قباوة و أ . محمد ندم فاضل ، منشورات دار الآفاق الجديدة - بيروت - الطبعة الثانية ١٤٠٣ هـ .
- ١١ - حاشية الصبان على الأشموني على ألفية ابن مالك ، طبع دار إحياء التراث العربي - عيسى البابي الحلبي - مصر .

- ١٢ - حاشية ياسين على شرح التصريح ، طبع دار الفكر .
- ١٣ - خزانة الأدب للبغدادى تحقيق عبد السلام هارون ، طبع دار الكاتب العربى - القاهرة، ١٣٨٧ هـ .
- ١٤ - الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق محمد علي النجار ، طبع عالم الكتب - بيروت ، الطبعة الثالثة ١٤٠٣ هـ .
- ١٥ - ديوان الأعشى - ميمون بن قيس - شرح وتعليق د . محمد محمد حسين ، طبع مؤسسة الرسالة - بيروت ، الطبعة السابعة ١٤٠٣ هـ .
- ١٦ - ديوان العجاج ، رواية الأصمعي، تحقيق د. سعدي ضناوي، طبع دار صادر- بيروت ، طبعة أولى ١٩٩٧ م.
- ١٧ - ديوان الفرزدق، طبع دار صادر -بيروت -دون تاريخ.
- ١٨ - رصف المباني في شرح حروف المعاني - للإمام أحمد بن عبد النور المالقي - تحقيق أحمد محمد الخراط - مطبعة زيد بن ثابت - دمشق - ١٣٩٥ هـ .
- ١٩ - سنن ابن ماجه - (ضمن موسوعة السنة ، الكتب الستة وشروحها) متابعة محمد فؤاد عبد الباقي - الطبعة الثانية - دار الدعوة ودار سحنون .
- ٢٠ - شرح الأشموني لألفية ابن مالك مع حاشية الصبان، ط دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- ٢١ - شرح ألفية ابن مالك لابنه بدر الدين، منشورات ناصر خسرو -بيروت- لبنان.
- ٢٢ - شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق د. عبد الرحمن السيد و د. بدوي المختون، مطبعة هجر، طبعة أولى، عام ١٤١٠ هـ .
- ٢٣ - شرح الجزولية الكبير لأبي علي الشلوين، تحقيق د. تركي بن سهو العتيبي، الناشر: مكتبة الرشد -الرياض، طبعة أولى ١٤١٣ هـ .
- ٢٤ - شرح الجمل لابن عصفور، تحقيق د. صاحب أبو جناح، دون ذكر للمطبعة ولا للدار الناشرة.

- ٢٥ - شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الحادية عشرة ١٣٨٣ هـ، مطبعة السعادة بمصر.
- ٢٦ - شرح الكافية للرضي، القسم الأول، تحقيق: د.حسن بن محمد الحفظي، مطابع هجر - الطبعة الأولى، والقسم الثاني بتحقيق د. يحيى بشير مصري، مطابع جامعة الإمام، الطبعة الأولى عام ١٤١٧ هـ.
- ٢٧ - شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق د. عبد المنعم أحمد هريدي، طبع دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى عام ١٤٠٢ هـ.
- ٢٨ - شرح كافية ابن الحاجب لابن الحاجب، دار الطباعة العامرة - ١٣١١ هـ.
- ٢٩ - شرح المفصل لابن يعيش، طبع عالم الكتب - بيروت، مكتبة المتنبى - القاهرة.
- ٣٠ - غيث النفع في القراءات السبع للصفافسي، على هامش كتاب: سراج القارئ المبتدئ، طبع دار الفكر ١٤٠١ هـ.
- ٣١ - القاموس المحيط للفيروزآبادي، الطبعة الثانية ١٣٧١ هـ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وشركاه.
- ٣٢ - الكتاب لسيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، طبع الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثانية عام ١٩٧٧ م.
- ٣٣ - مجالس ثعلب لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب، تحقيق: عبد السلام هارون، طبع دار المعارف، الطبعة الرابعة ١٤٠٠ هـ.
- ٣٤ - مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري، طبع دار الفكر، تحقيق: د.مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، راجعه: سعيد الأفغاني.
- ٣٥ - المفردات في غريب القرآن تأليف الراغب الأصفهاني - تحقيق محمد سيد كيلاني - طبعة ١٣٨١ هـ - مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر .
- ٣٦ - المفصل في علم العربية للزمخشري ، تقدم محمد عز الدين السعيد ، طبع دار إحياء العلوم - بيروت ، الطبعة الأولى .

- ٣٧ - المقتضب لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: د. محمد عبد الخالق عزيمة،
طبع لجنة إحياء التراث الإسلامي، دار التحرير للطبع والنشر.
- ٣٨ - همع الهوامع شرح جمع الجوامع لجلال الدين السيوطي، طبع دار المعرفة - بيروت،
عني بتصحيحه: السيد محمد بدر الدين النعساني.

* * *